

لائحة SOS-AFP

١. كريستيان بيغو ٢. بونوا شاتورييه

كي تعود وكالة فرانس برس إلى مهمتها ذات المنفعة العامة (ولا تقوم بأي شيء آخر)

هذا البيان الإنتخابي متوفّر باللغات الفرنسيّة والإنكليزيّة والإسبانيّة والألمانيّة والبرتغاليّة على الرابط التالي: <http://u.afp.com/4nib>

نحن العاملون في وكالة فرانس برس - صحفيّون وتقنيّون وإداريّون، رجال ونساء، من كلّ دول العالم تقريباً - نفتخر بالعمل لوكالة عالميّة مهمّتها نشر "أخبار دقيقة وحياديّة وجديرة بالثقة، بشكل دائم وغير منقطع". (المادة الثانية من النظام الأساسي للوكالة).

خصوصيّة وكالة فرانس برس

- تأسست وكالة فرانس برس بشكلها الحالي عام ١٩٥٧ بموجب قانون صادر عن الجمهوريّة الفرنسيّة. كانت أسس هذا القانون سبّاقة للعصر. ويتّضح اليوم أنها حديثة بشكل مُطلق وضروريّة بصورة مُلحّة. هذه الأسس هي التالية :
- وكالة فرانس برس مكلفة، بمُجملها، بمهمّة ذات منفعة عامة (وليس على الوكالة أن تقوم بأي شيء آخر).
 - الأنباء حقّ (وليس منتجاً).
 - من يمول الوكالة لا يحق له أن يقرّر (وبالتالي، فإن الدولة الفرنسيّة التي كانت تؤمّن الجزء الأكبر من ميزانيّة الوكالة لم تكن تتمتع بالأكثريّة في مجلس إدارة الوكالة).
 - تؤمّن الوكالة خدمات (وليس منتجات) الى مُستخدمين (وليس فقط الى زبائن).
 - ليس هدف الوكالة كسب المال (هي ليست شركة خاصّة عادية).
 - يجب أن تكون ميزانيّة الوكالة دائماً في حالة توازن (لا يجب أن تقترض الديون).
 - أنشئت الوكالة بموجب قانون (ولا يُمكن حلّها إلا بموجب قانون آخر).

إن هذه المجموعة من القيم التي كانت تميّز وكالة فرانس برس، هي التي سمحت لها بالتحوّل الى وكالة أنباء عالميّة وبالتطوّر وبمواجهة التحدّيات التكنولوجيّة الجديدة. لكن، بعد أن تمكّنت من الصمود لأكثر من نصف قرن، تطابرت تلك القيم في غضون بضع سنوات، تحت إدارة الرئيس والمدير العام الحالي إيمانويل هونغ وبدفع من الحكومة الفرنسيّة ومن المفوضيّة الأوروبيّة :

■ **تصغير إطار المهمة ذات المنفعة العامة (2014) :** بقرار من المفوضيّة الأوروبيّة، ساهمت به الحكومة الفرنسيّة وإدارة الوكالة بشكل كامل، تم حصر المهمة ذات المنفعة العامة بجزء من نشاط الوكالة، وفق اتفاق خاص مع الدولة الفرنسيّة يُعاد النظر به كلّ عشر سنوات. بالتالي تحوّلت المهمة ذات المنفعة العامة من شاملة و دائمة الى جزئيّة و ذات مدّة محدودة. كما تم تحفيز الوكالة على تطوير نشاطات لا علاقة لها بمهمّتها ذات المنفعة العامة.

■ **تعديل النظام الأساسي (2015) :** أدّى هذا التعديل إلى سحب الحماية التي كانت تمنع وضع الوكالة في حالة الإفلاس، وأخضعها للقوانين نفسها التي تُطبّق في هذا المجال على الشركات الخاصّة، الأمر الذي قد يؤدي مستقبلاً الى تفكيكها لمصلحة مشتريين من القطاع الخاص.

■ **التخلّي عن التحكّم بالأداة التقنية (2015) :** من خلال تركيبة قضائية ماليّة غير صحيّة، تم إنشاء شركة استنادة تابعة لوكالة فرانس برس، تُدعى AFP Blue. وباتت هذه الشركة مالكة لكل أدواتنا التقنيّة، مما يعني أن هذه الأدوات غدت في أيدي شركة مستقلة قانونيّاً عن الوكالة.

■ **التوقيع على عقد مع الدولة الفرنسيّة يحدد أهداف الوكالة ووسائل تحقيقها (2015) :** يُلزم هذا العقد الوكالة بتعزيز الادّخار وتفضيل الخيارات التي يُفترض أن تكون "مربحة" وتمهيد الطريق أمام انسحاب الدولة الفرنسيّة تدريجيّاً من تمويل الوكالة.

■ **تقليص الحقوق الاجتماعيّة (2015-2017) :** إن قرار إدارة الوكالة بنقض جميع الاتفاقيّات الاجتماعيّة التي كانت سائدة في الوكالة واستبدالها باتفاقيّة واحدة جديدة أدى إلى فرض تراجعات إجتماعية مهمّة على الموظّفين الحاليين وعلى الموظّفين الذين سيتم استخدامهم في المستقبل تحت سقف القانون الفرنسي ("المزيد من العمل لكسب أقل") من دون تحسين حقوق الموظّفين الذين يعملون تحت سقف القانون المحلي السائد في بلدهم أو الموظّفين الذين يعملون وفق إتفاقيّة إقليميّة. وذلك في غياب أي أفق لـ "الخروج من هذا النفق".

لقد عُرضت هذه التوجّهات الجديدة وكأن لا مفر منها، بينما هي ناجمة عن خيارات سياسية وعقائدية لا نوافق عليها. ولقد تمت الموافقة هاى جميع هذه التوجّهات من قبل مجلس إدارة الوكالة التي لا يشكّل فيه ممثّلو الموظّفين الثلاث سوى أقلّيّة أمام أكثرّيّة تتألّف من ممثلين لأرباب العمل في المجال الإعلامي وللإدارات الرسمية المشتركة في أخبار الوكالة، ولشخصيات أخرى يتم (منذ ٢٠١٥) تعيينها.

لقد غدى المال بوصلة وكالة فرانس برس، وباتت استراتيجية الوكالة تقضي بشكل أساسي بإيجاد ألف زبون جديد بهدف فكّ الإرتباط تدريجيّاً بالتمويل العام. ويقضي النموذج الاقتصادي الجديد للوكالة بتلبية طلب الزبائن والأفراد الراغبين بـ "إستهلاك منتجاتنا"، من خلال شنّ حرب اقتصادية على منافسين يستهدفون السوق نفسها تحديداً. هذا التسابق المحتدم على المنافسة يعني عمليّاً السعي الدائم للتوفير وتقليص تكاليف الإنتاج واليد العاملة، وإنخفاض نوعية الأنباء وفجوات في التغطية الإعلامية، وكل ذلك على حساب المبادئ المؤسّسة للوكالة.

إستراتيجية بديلة

في مواجهة هذا الانحراف الخطير، نريد أن ندافع، داخل مجلس الإدارة وكذلك أمام أصحاب القرار السياسي، عن إستراتيجية بديلة تهدف لتلبية الحاجة المواطنة الضخمة لأناء دقيقة وحيادية وحديرة بالثقة عبر العالم.
من هذا المنظور، ما نريده هو التالي:

■ **تعزيز المهمة ذات المنفعة العامة لوكالة فرانس برس.**، هذه المهمة التي تشكّل المبرر الوحيد لوجودها. يعني ذلك أنه على الحكومة الفرنسية أن تدفع فوراً الثمن المناسب لمهمة خدمة المصلحة العامة التي عهدت بها لوكالة فرانس برس، وذلك عبر تعويض جميع التكاليف المترتبة على هذه المهمة وذلك بنسبة ١٠٠ في المئة (كما تسمح به القوانين الأوروبية). ومن ثم، يجب تحسين عقد الأهداف والوسائل (COM). كذلك، يجب أن تكون المراجعة، التي لا مفرّ منها، للأداء الحالي لأوروبا فرصة لإعادة النظر بقوانين المنافسة التي تحكّم وتقيّد التمويل العام للوكالة. يجب أن يكون من حقّ الوكالة الاستفادة من الموارد المالية التي تسمح لها بالتركيز بالكامل على مهمتها ذات المنفعة العامة، وذلك من خلال العدول عن النشاطات التجارية البحتة التي لا علاقة لها بها. وفي حال لم تتغيّر أوروبا، على الحكومة الفرنسية أن تضطلع بروحية قانون العام ١٩٥٧ وأن تضمن استقلالية الوكالة إزاء أي تجمّع عقائدي أو سياسي أو اقتصادي.

■ **تعزيز الطابع العالمي لوكالة فرانس برس، مع تعزيز دورها كوكالة فرانكوفونية.** إن تزويد شعوب العالم أجمع بأبناء تعددية موثوقة وكاملة، يعني طبعاً أن على الوكالة قديم الأبناء باللغات الأساسية. إنما دون تقليص موقع اللغة الفرنسية التي ستصبح خلال العقود المقبلة من اللغات الأولى في العالم (بسبب الانفجار السكاني في أفريقيا). لذا من مصلحة الوكالة تعزيز دورها الفرنكوفوني.

■ **تحسين الحقوق الاجتماعية والديموقراطية والمهنية لموظفي وكالة فرانس برس، على الصعيد العالمي.** تهدف التوجّهات الحالية لخلق تنافس بين الموظفين المحليين والإقليميين والموظفين في المركز الرئيسي. هنالك انخفاض في عدد الوظائف الخاضعة للقانون الفرنسي نتيجة فتح مراكز في الخارج وخلق وظائف عبر العالم خاضعة للقانون المحلي، وفقاً لمنطق حسابي أساسي يقضي بـ"تقليص التكاليف"، في حين أن المطلوب هو التنسيق بين حقوق الجميع باتجاه الأحسن.

إن انتخاب ممثلين عن الموظفين في مجلس الإدارة هو التصويت العالمي الوحيد الذي يتم ضمن وكالة فرانس برس الفرنسي. إن الطابع العالمي لهذا الانتخاب هو نتيجة معركة نقابية وقضائية طويلة تم الفوز بها العام ٢٠١١ أمام المجلس الدستوري الفرنسي. إنه مكسب لنا جميعاً ويجدر بنا الدفاع عنه بأي ثمن. لكن آليات التصويت لا تسهّل المشاركة الفعّالة من قبل الموظفين المحليين. لذا، سوف نطالب بتحسين تلك الآليات من خلال المطالبة بمراجعة المرسوم الصادر العام

2015 المرتبط بتنظيم هذه الانتخابات، لأنه يرسى قوانين مناهضة للديموقراطية تنفي فكرة "المساواة". المثال الأبرز على ذلك: منعنا من ترشيح ثنائي رجل-إمرأة أو امرأة-رجل في قطاع التقنيين والإداريين.

هذه هي الرؤية التي يفترض بالممثلين الثلاث عن الموظفين في مجلس الإدارة الدفاع عنها. أولاً داخل المجلس الذي سيتم انتخابهم ضمنه، إنما أيضاً (كون وكالة فرانس برس تجسّد رهاناً يعني الجميع) خارج الوكالة، أمام القوى السياسيّة والنقابيّة والتعاضديّة والمواطنيّة. نريد أن نعمل لأجل إعادة تأسيس وكالة فرانس برس وفق أسس سليمة لتمكينها من لعب دورها الأساسي بالكامل، ألا وهو خدمة الديموقراطية في فرنسا وعلى الصعيد العالمي.

١. كريستيان بيّفو

تقني إقليمي في وسط وغرب أفريقيا من العام ١٩٩٣ الى العام ٢٠٠١، من ثم في مقرّ الوكالة في باريس منذ العام ٢٠١١. عضو في مجموعة المفاوضين في الاجتماعات مع الإدارة حول الاتفاقيّة الاجتماعيّة التي وقعت في ٢٠١٧.



٢. بونوا شاتورييه

دخلت وكالة فرانس برس عام ٢٠٠٢ كموظف في قسم إدارة الرواتب. وبعد أن تم انتخابي ممثلاً لموظفي نقابة SUD العام ٢٠٠٧، ساهمت بشكل فعّال في تحسين أوضاع الموظفين والموظفات. أُنتمي للملاك الإداري في قسم الرواتب منذ العام ٢٠٠٨. شاركت في المفاوضات الاجتماعيّة في العامين ٢٠١٦ و ٢٠١٧.



هذا البيان الإنتخابي تعتمدّه كذلك، في قطاع الصحافيين، لائحة SOS-AFP المؤلّفة من :

سمير الدويهي و ساندر لاکوت و ريتشارد لاين و باز بيزارو

الموقع على شبكة الإنترنت : www.sos-afp.org - البريد الإلكتروني : sos-afp@mail.com